



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٧ من شهر شعبان ١٤٣٨ هـ الموافق ٣ من مايو ٢٠١٧ م
برئاسة السيد المستشار / يوسف جاسم المطاوعة رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين / خالد سالم علي و محمد جاسم بن ناجي
و خالد أحمد الوقيان و إبراهيم عبد الرحمن السيف
وحضور السيد / محمد خالد الحسين أمين سر الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في الطعن المقيد في سجل المحكمة الدستورية برقم (٥٠) لسنة ٢٠١٦ .

" طعون خاصة بانتخابات مجلس الأمة عام ٢٠١٦ "

المرفوع من :

علي عبد الله ماضي الخميس

ضد :

- ١- رئيس مجلس الوزراء بصفته
- ٢- نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بصفته
- ٣- وزير العدل بصفته
- ٤- رئيس مجلس الأمة بصفته
- ٥- أمين عام مجلس الأمة بصفته
- ٦- عبد الوهاب محمد عبد الله البابطين
- ٧- سعدون حماد عبيد العتيبي
- ٨- يوسف صالح يوسف الفضالة
- ٩- عبد الكريم عبد الله حبيب الكندي
- ١٠- صفاء عبد الرحمن الهاشم
- ١١- محمد حسين محمد الدلال
- ١٢- وليد مساعد الطبطبائي
- ١٣- عبد الله علي أبل
- ١٤- محمد ناصر عبد الله الجبرى
- ١٥- أحمد نبيل نوري الفضل.



المحكمة الدستورية
صورة طبعه الأصل

STATE OF KUWAIT
THE CONSTITUTIONAL COURT



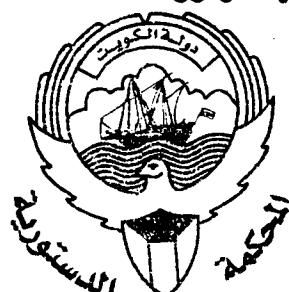
الدَّوْلَةُ الْكُوَيْتِيَّةُ
الْحُكْمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

حيث إن حاصل الواقع - حسبما يبين من الأوراق - أن الطاعن (علي عبد الله ماضي الخميس) طعن في صحة انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠١٦ التي أجريت بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٦ في (الدائرة الثالثة)، وذلك بصحيفة أودعها نيابة عنه المحامي (جمال أحمد عبد الله) بموجب التوكيل رقم (٢٤٧٤٧) لسنة ٢٠١٣، إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١١، طالباً في ختام تلك الصحيفة إعادة فرز وتجميع جميع أوراق التصويت بصناديق اللجان الرئيسية والأصلية والفرعية، والقضاء بإعلان فوزه حسب ترتيبه وفقاً لما تسفر عنه نتيجة إعادة الفرز والتجميع .

وتم قيد الطعن في سجل المحكمة الدستورية برقم (٥٠) لسنة ٢٠١٦، وإعلان المطعون ضدهم.

وفد نظرت المحكمة الطعن على الوجه المبين بمحاضر جلساتها، وقررت المحكمة بجلسة ٢٠١٧/٢/٢٠ إصدار الحكم في الطعن بجلسة اليوم.

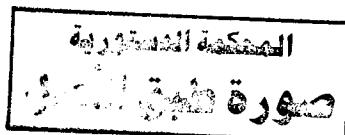
الحكم



بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة .

حيث إن المادة (الخامسة) من القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣ بإنشاء المحكمة الدستورية تنص على أن "تقديم الطعون الانتخابية الخاصة بمجلس الأمة إلى المحكمة مباشرة أو بطريق المجلس المذكور وفقاً للإجراءات المقررة لديه في هذا الشأن .".

وتنص المادة (٩) من لائحة المحكمة الدستورية على أن "يرفع الطعن بطلب يقدم إلى إدارة كتاب المحكمة الدستورية أو الأمانة العامة لمجلس الأمة خلال خمسة عشر يوماً من إعلان نتيجة الانتخابات .".



كُوٰٓتُ الْكُوٰٓتُ

الْمَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ

STATE OF KUWAIT
THE CONSTITUTIONAL COURT



ويجب أن يشتمل الطلب على بيان سبب الطعن ، وأن يشفع بالمستندات المؤيدة له. ويقدم الطلب مصدقاً على التوقيع فيه لدى مختار المنطقة أو لدى إدارة كتاب المحكمة أو لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة في الميعاد المشار إليه

وحيث إن مفاد هذين النصين أن المشرع رسم طريقة خاصاً للطعن في صحة انتخابات أعضاء مجلس الأمة، وأن إجراءات إقامة الطعن أمامها ذات طبيعة خاصة، وهو بما يتعين لزوماً أن يقدم الطعن أمام هذه المحكمة من صاحب الشأن شخصياً، أو من يوكله صراحة في الطعن في الانتخابات نيابة عنه، وذلك في الميعاد المقرر قانوناً، ولا يعني اشتغال توكيل الوكيل على الحق في تمثيل الموكيل أمام المحكمة الدستورية، إذ أن ذلك بذاته لا يعطي الوكيل الحق في مباشرة إجراءات الطعن الانتخابي لاختلاف صفة المحكمة في نظر الطعن عن صفتها كمحكمة دستورية. وإن تعرض المحكمة في أحكامها لما يثار من مسائل دستورية أثناء نظر الطعون الانتخابية وقبول المحكمة لحضور الوكيل أمامها لا يستفاد منه الأخذ بما يخالف الأصل السابق. ومؤدي ذلك ولازمه وجوب أن يكون التوكيل صريحاً، جلياً، واضح الدلالة على تخويف الوكيل الحق في الطعن الانتخابي أمام هذه المحكمة نيابة عن الموكيل، وإذ كان الثابت أن التوكيل رقم (٢٤٧٤٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر من الطاعن إلى المحامي (جمال أحمد عبد الله)، لا يبيح له إقامة الطعن في انتخابات أعضاء مجلس الأمة لعام ٢٠١٦، وامتد هذا الواقع لما بعد انتهاء الميعاد المقرر للطعون الانتخابية، فمن ثم يكون الطعن - والحال كذلك - قد أقيم من غير ذي صفة، يتعين معه عدم قبوله.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بعدم قبول الطعن.

رئيس المحكمة

المحكمة الدستورية
صورة طبق الأصل



أمين غير الجلسة

